

وقطع الخدمة فان كان عنه استغنا جاز له ذلك ولا  
يمنع منه وان كان قد عول الحاجة اليه فلا يجوز له ذلك  
واذا جردت طائفه من الجيش للقاء العدو فاستغنا فان  
كانوا الكفا للعدو ومنعهم عظامهم ولا يصره اليهم  
وان كانوا ضعفا عنه فلا يسقط عطاؤهم ومن  
ما تدابته في حرب عوز عنها وان تلف سلاحه في  
قال عوز عنه وان لم يكن ذلك اخلا في شرطه واما  
الاقطاعات فلزمه امعان النظر في حيز اعتبارها  
وتقدير علتها بنفسه بل انما تعدد ما عمل المالك

في ربحها واستعارها ثم اثنان ما على فلاح التواحي  
المقطعة من الحقوق المقررة والرسم المقدرة واللوا  
البحرية وتزويها في منشور من جرت تلك الناحية  
اوطاهه وقراره وذكر الاشتراط عليه وفيه انه لا  
يتعد حدة تناول ما غير ذلك عن استفراره ثم  
يضطخ حذو ما اقطعه لئلا يد احريه الى الزيادة  
في مقدار الاطباق ولا في كميل عدو حاله  
المضامين اليه وعلية الاسلحة التي اوجها الشرع  
عليه ويستعرض من البرك التام الذي به يستظهر

زم